مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة

العدد الثامن
1991 م.

الرّدّ على الدكتور أمين توفيق الطّيبي في قضايا مرابطيّة وأندلسيّة

الدكتور احمد بن عبود
كلية الآداب
تطوان - المغرب

نشر الدكتور أمين توفيق الطيبي مراجعة لكتابي (جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري) (تطوان، 1987) في العدد السابع من مجلة كلية الدعوة الإسلامية التي صدرت 1399 و. ر سنة 1990 م. ولقد عبر عن اختلافه مع بعض الآراء الواردة في الكتاب المذكور ورأيت من المفيد أن أرد عليه للاعتبارات التالية:

أولاً · إن بعض النقاط التي أثارها الدكتور الطيبي ذات أهمية بالغة وتحتاج إلى المزيد من التحديد والتدقيق والمناقشة.

ثانياً: إن اختلاف الدكتور الطيبي مع بعض الأفكار المعبر عنها في كتابي دفعه إلى توضيح وجهة نظره مع إغفال الموقف المعارض أو المخالف من جهة ومع تجاهل الحجج المساندة لهذه الأخيرة والتي تحتاج إلى المزيد من التوضيح.

ثالثاً: ربما يعود اختلاف الدكتور الطيبي مع بعض المواقف التي اتخذتها في

الكتاب إلى سوء فهمه لمواقفي الحقيقية.

رابعاً: لقد اعتمد الدكتور الطيبي في بعض الأحيان أسلوباً قد يقنع به القارىء العام دون أن يقتنع به المتخصص العارف.

لقد رفض الدكتور الطيبي ثلاثة مواقف في كتابي (جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري) وسوف أطرحها الواحدة تلو الأخرى قبل مناقشتها. إن الاختلاف الأول يخص موقف العلماء الأندلسيين من ملوك الطوائف. قال د. الطيبي: (إننا لا نتفق مع المؤلف في قوله بأن الصمت طبع موقف العلماء خلال عهد الطوائف. (ص 170) فهذا القول لا ينطبق بحال على المواقف المعادية لملوك الطوائف، وهي المواقف التي تبناها أعلام أندلسيون كأبي الوليد الباجي، وابن حزم القرطبي وابن إسحاق الألبيري)[1].

أولاً: لقد أشار الطيبي إلى النصف الأول من الجملة مع تركه للنصف الثاني، مما أدى إلى تشويه الموقف. والنصف الثاني كما يلي: (فلم يترددوا (العلماء) في معارضة ملوك الطوائف علانية عندما استبد الفونسو السادس بقوته ونهج خطة عسكرية وسياسية متعسفة تجاه ملوك الطوائف...) (ص 170).

ثانياً: إن القول الذي نسبه إليّ د. الطيبي ينقصه شيء من الدقة. لم أقل بأن (الصمت طبع موقف العلماء خلال عهد الطوائف) على حد تعبيره بل قلت بالحرف (فإن الصمت طبع العلماء خلال جل عهد الطوائف) وهذا يعني أن الموقف تغير خلال عهد الطوائف.

ثالثاً: يفهم من الانتقاد الذي وجهه إلي د. الطيبي أنني لا أعترف بالموقف المعادي لملوك الطوائف الذي اتخذه بعض العلماء الأندلسيين وذكر مثال الفقيه ابن حزم والفقيه أبي الوليد الباجي والفقيه الألبيري. إن هذه المواقف النقدية للباجي ولابن حزم ولغيرهما لا تنفي وجود الصمت الذي التزم به عدد كبير من

---

(1) مراجعة الدكتور أمين توفيق الطيبي لكتاب: (جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري) مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد السابع، 1990 م ـ 1399 و. ر ص 574.

العلماء الأندلسيين تجاه ملوك الطوائف. لا يمكن لأحد أن ينفي تعامل عدد كبير من العلماء والفقهاء الأندلسيين تجاه ملوك الطوائف واتخاذ عدد كبير منهم موقفاً محايداً من هؤلاء الملوك. بل ذهب بعضهم إلى التهجم على بعض العلماء الذين انتقدوا ملوك الطوائف مثل ابن حزم الذي أحرقت كتبه علانية في إشبيلية دون معارضة العلماء الأندلسيين بهذه المدينة وبغيرها من المدن. ومما يجلب الاستغراب ذكر د. الطيبي لأبي الوليد الباجي ولابن حزم كمثال لا ينطبق عليه قولي بأن الصمت طبع موقف العلماء من ملوك الطوائف، مع أنني ناقشت موقف كل من ابن حزم والباجي من ملوك الطوائف في الكتاب الذي راجعه الطيبي (ص 181-185 حول موقف ابن حزم من ملوك الطوائف) بل ناقشت مواقف سلبية أخرى مثل موقف الفقيه الهوزني. لقد عبرت عن نفس الرأي الذي نسبه الطيبي إلى نفسه دون غيره مثلاً عندما قلت (وخلافاً لأغلبية الفقهاء المالكيين الذين لم يتجرأوا على التعبير عن معارضتهم لملوك الطوائف إلا بعد أن أصبحت مساندتهم ليوسف بن تاشفين اختياراً ممكناً وواقعياً، عبر ابن حزم عن معارضته المطلقة واللامشروطة لأقوى ملوك الطوائف كما اعتبر نظام دول الطوائف نظاماً غير شرعي..) (ص 181).

ولقد اختلف الدكتور الطيبي معي للمرة الثانية بشأن المذهب المالكي في الأندلس قائلاً: (كما أننا لا نشاطر المؤلف قوله (ص 172) بأن نجاح المذهب المالكي وتطبيقه على عهد الطوائف من الأسباب الرئيسية التي دفعت يوسف بن تاشفين إلى اختيار المذهب المالكي واتخاذه مذهباً رسمياً اثر ضم الأندلس للمغرب)[2].

أولاً: يجب أن نطرح سؤالاً هنا وهو هل انتشر المذهب المالكي في الأندلس قبل أن ينتقل إلى المغرب أم انتشر في المغرب ثم انتقل إلى الأندلس؟ سأجيب عن هذا السؤال باقتباس من كتاب صدر مؤخراً لأبرز مؤرخ فرنسي متخصص في تاريخ المرابطين. يقول الدكتور فانسان لاغارديير (Vincent Lagardère): (بتأثير الفقهاء الأندلسيين، أصبح المغرب مالكياً)[3] إلا أن هذا

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) راجع كتاب (جمعة الزلاقة) لفانسان لاغارديير: =

الموقف لا يتعارض مع الاعتراف بالدور الهام الذي انفرد به عبد الله بن ياسين في نشر دعوته الإصلاحية[4].

أما النقطة الثانية فتخص انتشار المذهب المالكي في الأندلس وعلاقة هذه الظاهرة بنجاح سياسة يوسف بن تاشفين لفرض سلطته في الأندلس. لقد اعتنق يوسف بن تاشفين المذهب المالكي في المغرب قبل عبوره إلى الأندلس. كما ساهم في انتشار هذا المذهب في الأندلس قبل ظهور يوسف على الساحة الأندلسية بدون شك عبور الجيوش المرابطية إلى الأندلس. وفرض الحكم المرابطي بها بعد القضاء على حُكْم معظم ملوك الطوائف. ليس هناك تعارض بين الموقفين المذكورين كما يرى د. الطيبي بل هناك تكامل بينهما.

ويمكن حصر مساهمة انتشار المذهب المالكي في ترسيخ الحكم المرابطي بالأندلس في العناصر التالية: ـ

أولاً: لو كان أهل الأندلس يدينون بديانة غير الإسلام أو لو انتشر مذهب آخر في الأندلس من المذاهب المعارضة لمذهب يوسف بن تاشفين لواجه أمير المسلمين صعوبات كبيرة في ضم الأندلس للمغرب وفرض هيمنته عليها. ومما يؤكد صحة هذا الافتراض فشل يوسف ومن خلفه من الحكام المرابطين في فرض سيطرتهم على الأراضي التي حكمها المسيحيون في شمال الجزيرة الاليبيرية.

ثانياً: لعب العلماء والفقهاء الأندلسيون المالكيون دوراً جوهرياً في تأييد حكم المرابطين في الأندلس وتبريره من الناحية المبدئية والشرعية.

ثالثاً: تلقى العلماء الأندلسيون مساندة سياسية كاملة من طرف المرابطين قصد نشر المذهب المالكي في الأندلس على مستويات متعددة وفي توجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية توجيهاً مالكياً ولقد ساهم ذلك في المحافظة

= «Sous l'influence des jurisconsultes andalous le Maroc était de venu malikite» (Vincent Lagardère Le Vendredi de Zallàga, 23 Oct. 1085. Paris, 1989, p. 9).

(4) نفس المرجع والصفحة.

على الاتجاه المذهبي الذي كان سائداً في الأندلس قبل ظهور المرابطين على الساحة الأندلسية.

رابعاً: ان وجود أرضية مالكية في الأندلس سهلت على المرابطين فرض سيطرتهم هناك نظراً لتشابه هذه الأرضية مع الاتجاه المذهبي والاديولوجي الذي كان سائداً في المغرب منذ تأسيس الدولة المرابطية هناك. وهذا ما يفسر انسجام الحكم المرابطي مع المجتمع الأندلسي بفئاته المختلفة من جهة وحرارة الاستقبال الذي طبعت موقف الفئات الشعبية وغيرها في الأندلس من الوجود المرابطي في الأندلس.

وعبر د. الطيبي عن اختلافه الثالث مع رأينا في موضوع التأريخ الاقتصادي للأندلس قائلاً: (وقد استوقفنا في هذا الفصل عبارة المؤلف التي يقول فيها إنه (لا نتوفر حالياً على تآليف يعود تاريخها إلى القرون الوسطى في التاريخ الاقتصادي. والواقع أنه تتوفر للباحث في هذا المجال مصادر لا يستهان بها، وفي مقدمتها كتب الحسبة والفلاحة والجغرافيا. كما للمقريزي كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) وفيه يؤرخ لتاريخ مصر الاقتصادي من الفتح العربي إلى زمن المؤرخ، أي القرن الخامس عشر الميلادي[5].

ألاحظ أن الطيبي أوَّلَ قولي ولم يفهم المقصود منه، ان الأمر يتعلق بغياب أو وجود تواريخ اقتصادية خلال العصر الوسيط، مع العلم أن السياق العام للكتاب يخص الأندلس دون غيرها من الرقع الجغرافية. إنني لم أقصد أن الصين واليابان والهند لم تتوفر على تواريخ اقتصادية في العصر الوسيط لأن هذا المجال يخرج عن إطار تخصصي.

لقد ذكر د. الطيبي تاريخ المقريزي لمصر كمثال لتاريخ اقتصادي للأندلس لما انتقل من الغرب الإسلامي إلى المشرق بحثاً عن المثال المناسب. وألاحظ أيضاً أنني تطرقت للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن الخامس الهجري بالذات وهذا التحديد الزمني واضح في عنوان الكتاب.

---

(5) مراجعة د. الطيبي، المرجع السابق، ص 575.

وذكر د. الطيبي بعض الأمثلة للمصادر الاقتصادية للأندلس مثل كتب الجغرافية ورسائل الحسبة التي تضم فعلاً معلومات اقتصادية طريفة حول الأندلس خلال عصر الطوائف وغيره. ولا شك أن د. الطيبي يعرف الفرق بين المصادر الاقتصادية والتآليف في التاريخ الاقتصادي المعاصر لفترة الطوائف. إن وجود المصادر التاريخية التي تتوفر على معلومات اقتصادية لا ينفي غياب تواريخ اقتصادية للعصر الوسيط في الأندلس. ويمكن إضافة مصادر أخرى تتوفرعلى معلومات اقتصادية إلى كتب الجغرافية ورسائل الحسبة التي ذكرها د. الطيبي.

أولاً: إن المصادر التاريخية وحتى المصادر التي تعد أدبية تشمل معلومات اقتصادية طريفة جداً. هناك معلومات اقتصادية فريدة في كتاب (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة) لابن بسام وهو كتاب أدبي بالدرجة الأولى وتاريخي لما يضم من نصوص تاريخية طريفة نقلاً عن المؤرخ ابن حيان وغيره. وربما يضم هذا الكتاب في أجزائه الستة أكبر عدد من المعلومات الاقتصادية من بين جميع المصادر الأندلسية التي وصلتنا.

اتخذ هذا الموقف بعد قراءة هذا المصدر الفريد قراءة اقتصادية كان الهدف منها جمع المادة الاقتصادية لإنجاز دراسة باللغة الإسبانية حول الاقتصاد الأندلسي في سبعين صفحة ستنشر في مدريد ضمن كتاب جماعي حول التاريخ الأندلسي خلال عصر الطوائف. إن المعلومات الاقتصادية حول الأندلس خلال عصر الطوائف الواردة في (الذخيرة) تفوق بكثير ما جاء في بعض المصادر الجغرافية مثل كتاب (الممالك والمسالك) للبكري. أما رسائل الحسبة فإن تواريخ تأليفها متأخرة بالنسبة للمادة الاقتصادية التي وصلتنا في (الذخيرة).

هناك مصدر اقتصادي هام يضاف إلى ما ذكره د. الطيبي كمصدر اقتصادي لعصر الطوائف والمرابطين ويتعلق الأمر بالتأليف في فقه النوازل. وأذكر على وجه الخصوص أقرب مصدر من هذا النوع إلى عصر الطوائف والمرابطين وأعني نوازل أبي عبد الله محمد بن الحاج التي يوجد مخطوطها في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ج 55. هناك أيضاً نوازل ابن سهل التي تعتبر مصدراً هاماً لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الأندلسي خلال القرن الرابع الهجري ومطلع القرن

الخامس ولقد حقق د. عبد الوهاب خلاف مختارات من هذه النوازل ودرسها كما اعتمدها في دراسته القيمة حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لقرطبة خلال القرن الخامس الهجري.

في الختام أرى بأن المصادر الأندلسية بأنواعها المختلفة تتوفر فعلاً على معلومات اقتصادية هامة، إلا أن هناك صعوبات منهجية بالدرجة الأولى يواجهها كل مؤرخ مهتم بالتاريخ الأندلسي خلال عصر الطوائف، ولقد تطرقت لبعضها في الفصل الذي يحمل عنوان الاتجاهات الاقتصادية في الأندلس في عهد دول الطوائف في كتابي (جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري)[6] ولو وصلتنا تآليف يعود تاريخها إلى عصر الطوائف في التاريخ الاقتصادي لسهلت علينا فهم هذا التاريخ. إلا أن المشكل لا زال قائماً لأن عدد المتخصصين والمهتمين بهذا التاريخ قليل إلى يومنا هذا.

أعتقد أن طرح مثل هذه القضايا التي ناقشتها ضمن هذا الردّ أمر مفيد لأننا لا زلنا نبحث عن الأجوبة النهائية وأرجو أن يستمر هذا البحث لمدة طويلة. ومن المشاكل التي يجب التغلب عليها لتحقيق هذا الهدف تحقيق بعض المصادر للتاريخ الاقتصادي في الأندلس خلال عصر الطوائف والمرابطين مثل نوازل ابن الحاج ونشرها ودراسة عدد من المصادر الأندلسية المنشورة والمعروفة مثل (ذخيرة) ابن بسام و (كتاب التبيان) لابن بلقين بهدف استغلال المعلومات الاقتصادية الواردة فيها وتوجيه البحث التاريخي في العالم العربي وغيره نحو الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي الأندلسي. وقبل الختام، أشير إلى أن الدكتور الطيبي خصص بعض الكلمات الطيبة للكتاب الذي راجعه وأشكره على ذلك. من ذلك قوله: (فإن البحوث الأربعة التي ضمنها الكتاب هي دراسات تتميز بالتحليل والعمق لتاريخ فترة ممالك الطوائف في الأندلس وستساهم دون شك في إثراء تفهمنا لتاريخ هذه الحقبة المهمة من حقب التاريخ الأندلسي، وبخاصة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية)[7].

---

(6) الدكتور امحمد بن عبود، (جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري) تطوان، 1987 م، ص 85-89.

(7) مراجعة د. الطيبي، المرجع السابق، ص 575.